"دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"

3 و4 تموز/يوليو 2017

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة

التقرير الختامي والتوصيات

المقدمة

تنفيذا للعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني الذي تم اعتماده من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم 793 في دورته العادية 35(ديسمبر 2015)، حول دور منظمات المجتمع المدني لدعم الجهود العربية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030، نظّمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية (ادارة منظمات المجتمع المدني) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) المؤتمر العربي تحت عنوان "**دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030**"، يومي 3 و4 تموز/يوليو 2017 في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

شارك في المؤتمر منظمات المجتمع المدني العربية من كل من: المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، دولة فلسطين، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. بالاضافة الى منظمات المجتمع المدني الاعضاء بشبكة المنظمات العربية غير الحكومية من كل من: مملكة البحرين، سلطنة عمان ، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الجمهورية السودانية، الجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا والجمهورية اليمنية، بالإضافة الى مجموعة من الخبراء العرب في مجال العمل الاهلي.

يأتي انعقاد هذا المؤتمر استكمالا لجهود شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مسار ما بعد 2015 الذي بدأته منذ العام 2013، حيث شاركت الشبكة في العديد من المبادرات الوطنية والاقليمية والدولية من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في أجندة المجتمع المدني العربي. بالاضافة الى اعدادها العديد من التقارير حول التقدم في البلدان العربية، ونظمت حوارات وطنية تخللتها المناقشات التفاعلية لجذب انتباه مختلف الجهات المعنية على نفس المستوى حول القضايا المطروحة.

هدف المؤتمر الى الخروج بتوصيات مشتركة تمثل وجهة نظر منظمات المجتمع المدني العربية وترفع الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المقرر عقده في نيويورك بين 12 و19 تموز/يوليو 2017 لأخذها بعين الاعتبار. وذلك من

خلال تسليطه الضوء على التقدم المحرز في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتبادل التجارب الوطنية الناجحة في هذا المجال والتطرق الى أهم المعوقات التي تواجه هذا المسار على المستويين الوطني والاقليمي.

بدأت فعاليات المؤتمر بكلمات ترحيبية بالسادة المشاركين واعتماد اجندة المؤتمر والتي تمحورت حول مناقشة واقع تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة في البلدان العربية، وتنوعت محاور النقاش ما بين التطرق الى الدور الذي تقوم به، والتحديات التي تقابلها منظمات المجتمع المدني العربية في اطار تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى عرض الجهود المبذولة لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة من خلال التطرق الى الاطارين العربي والدولي، ومناقشة السياسات العامة للقضاء على الفقر بجميع اشكاله وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان العربية وبناء عالم يسوده السلم والأمن.

اولا: الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية والتحديات التي تقابلها في اطار جهود التنمية المستدامة:

أبرزت المناقشات أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية في العملية التنموية وأهمية خطة 2030 للتنمية المستدامة، كونها تمثل اجندة تحويلية وشاملة وطموحة، وقد صادقت عليها حكومات الدول العربية، مما يجعلها تشكل فرصة سانحة ومدخلا مناسبا لمناقشة السياسات العامة بما يناسب التوجهات التنموية والحقوقية ويسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

في هذا الصدد اشار الخبراء الى أهمية توسيع مفهوم التنمية بحيث تشمل كافة الأبعاد: الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، مع التأكيد على ضرورة البعد السياسي والثقافي والحضاري في أي عملية تنموية حقيقية. كما أكدوا على ضرورة اعتماد مقاربة حقوقية والربط بين الابعاد المختلفة مع الابتعاد عن اطار العمل النظري وايجاد التوجهات التي تناسب التحديات الوطنية والاقليمية. كما أشاروا الى وجود تحديات رئيسية ومتشابكة تواجهها منظمات المجتمع المدني العربية في المنطقة، لعل اهمها افتقار بعض البلدان العربية إلى الحوار بين الأطراف المعنية واستبعاد منظماتِ المجتمع المدني في كثير من عمليات التخطيط والتي يتطلب التعامل معها اعتماد نموذج شامل يعتمد نهج التنمية البشرية المستدامة القائمة على حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية كأساس لتحقيق التنمية،

ومن أهم التحديات التي اثيرت في النقاشات والتي تتطلب تدخلات على مستوى السياسات والخطط التنموية في المنطقة هي:

- عدم اشراك شركاء التنمية (مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام) في بعض الدول العربية في صنع السياسات وعمليات التخطيط التنموي في المنطقة العربية. مما يؤثر على نوعية السياسات التي يتم إعتمادها وعلى فعالية تنفيذها. وعلى الرغم من تأكيد أجندة 2030 على

أهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الخطط التي تم وضعها في بعض البلدان العربية لم تقم على المشاركة المطلوبة.

- الثقافة السياسية العربية والتي تتسم بالعديد من الصفات أهمها غياب ثقافة التطوع والمواطنة واحترام التعددية. بالاضافة الى الالتباس بشأن مفهوم المجتمع المدني ومجالات عمله وممارساته. مع التأكيد على ان المجتمع المدني ومكوناته ليست حزبية non-partisan ولكنها سياسية بسبب اهتمامها بالتنمية وحقوق الانسان وتحسين الاوضاع الاقتصادية.
- ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع المدني العربي وجهة النظر التي ترى أن المجتمع المدني بشكله الحديث ليس نتاجا طبيعيا لتطور المجتمعات العربية، ولكن تم استيراده من الخارج. وبالتالي يظل مرتبط بالخارج من خلال التشبيك والتمويل.

تم التوافق على عدد من التوصيات في هذا الشأن كما يلي:

- التأكيد على أهمية مفهوم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع أصحاب المصلحة (من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص) على ان تكون الشراكة فعلية وليست شكلية، من خلال تعزيز دور المؤسسات والاطر الوطنية والاقليمية والدولية التي ترعى مثل هذه الحوارات ومن ضمنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية وذلك في ظل تحول العالم من نظام عالمي احادي القطبية الى نظام عالمي يتكون من نظم إقليمية متعددة، يعتمد بدوره على توجيه التمويل المشروط بما يتناسب مع اجندة المانحين غير اخذين في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
- التأكيد على أن العمل على التنمية يتطلب مناخاً من الرخاء والسلام وقد أتى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للتشجيع على "وجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة"، مما يستوجب وقف الحروب والنزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار وانهاء الاحتلال الاسرائيلي من خلال مقاربات سلمية لحل النزاعات واعتماد الحوار كوسيلة لمعالجة الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة لكل الأطراف، واعتماد المقاربات الشاملة التي تتناول الاسباب الجذرية للأوضاع غير المستقرة في المنطقة والتي ترتبط بابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تنعكس بشكل مباشر على المسار التنموي.
- ضرورة التصدّي للإرهاب ومنابعه، والتأكيد على ان المجتمع المدني شريك حقيقي في مكافحة الارهاب وذلك كون البيئة الحالية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية تقيد عملها نتيجة للممارسات الخاطئة التي تقوم بها قلة من منظمات المجتمع المدني، وضرورة التطرق الى الأسباب الجذرية للإرهاب وتداعياته التي تؤخر عملية التنمية في المنطقة، لما لها من أثار على ارتفاع نسب الفقر والبطالة وغياب فرص العمل، بالاضافة الى انعدام المساواة وغياب المقاربات المبنية على حقوق الإنسان والديمقراطية.

- ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، هناك ضرورة لإعادة الاعتبار لدور المجتمع المدني على المستوى الإقليمي من خلال تأمين بيئة تمكينية تؤمن مجموعة الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية التي تؤثر على قدرة المجتمع المدني في الانخراط في أجندة 2030، بالاضافة الى ضرورة اشراك المجتمع المدني في كل مراحل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمتابعة والمراجعة
- ضرورة اشراك النقابات وعدم افراغها من مضمونها واغفال دورها الهام الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية.
- أهمية دعم قدرات منظمات المجتمع المدني ورفع كفاءتها و قدرتها علي العمل التنموي وفقا لمبادئ اسطنبول وتأهيلها للقيام بأدوارها ولمواجهه التحديات التي تقابلها.

ثانياُ: الاطارين العربي والدولي لاجندة التنمية المستدامة 2030:

تناولت تلك الجلسة الجهود الدولية والاقليمية في مسار تنفيذ التنمية المستدامة، وتم الاشارة فيها الى العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، والذي يعد بمثابة التزام لم يسبق له مثيل من قبل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود التنمية، حيث قام مجلس وزراء شؤون الاجتماعية العرب (شرم الشيخ: 2015/12/13) باعتماد العقد العربي كوثيقة هامة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني العربي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وبناءاً عليه أعلنت جامعة الدول العربية الفترة من 2016 إلى 2026 عقداً عربياً للمجتمع المدني تحت عنوان "*دعم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة*".

كما تم الاشارة الى جهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية في تعديل الضوابط والمعايير الخاصة بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني (وذلك في اطار تطوير فرق العمل المعني بتطوير البعد الشعبي للجامعة العربية في منظومة العمل العربي المشترك) بما يمكنهم من المشاركة في كافة الفعاليات التي تعقدها الامانة العامة لجامعة الدول العربية بما فيها البرلمان العربي ولجنة حقوق الانسان، مما يعد تطور ايجابي نحو افساح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في مسيرة العمل العربي المشترك ومسار التنمية.

تمت الاشارة الى الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية). برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية خلال الفترة 14-2017/5/17 بجمهورية مصر العربية. وتم خلال الاسبوع مناقشة العديد من القضايا التي تهم المنطقة العربية في اطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة2030، وشملت المحاور: كرامة الإنسان ونوعية الحياة، مخاطر المناخ، تعزيز السلم والأمن والعدالة ، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة...وغيره من أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد أكد السادة المشاركون في البيان الختامي للاسبوع على ضرورة تفعيل وبناء الشراكات وتوسيعها بين كافة اطراف التنمية والتي تشمل المنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالاضافة الى الحكومات وتقديم الدعم اللازم من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة العربية.

كما تم التطرق الى المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017 الذي عقد عقد في الرباط بين 3 و5 أيار/مايو 2017، وكان موضوعه الرئيسي: "تفعيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيّرة"، وتمت الاشارة الى أن هذا المنتدى ينظم بشكل سنوي من قبل منظومة الأمم المتحدة الاقليمية وجامعة الدولة العربية، وتتولى الاسكوا مسؤولية تنظيمه. وينعقد المنتدى بمشاركة جميع الشركاء التنمويين، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص واكاديميين واعلاميين وبرلمانيين، وامم متحدة.

وقد صدرت عن تلك الجلسة التوصيات التالية:

- اعداد خطة عمل لتنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016–2026) الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015، بمشاركة الخبراء المعنيين من منظمات المجتمع المدني العربية، والخبراء الدوليين والاقليميين. وذلك للاسراع في تنفيذ الانشطة والبرامج المدرجة بالعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة اشراك منظمات واتحادات وشبكات وهيئات المجتمع المدني العربية والاقليمية والدولية في هذه الانشطة– كون هذا العقد اعتمد خصيصا لدعم منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030.
- الطلب من الامانة العامة سرعة الانتهاء من وضع الضوابط والمعايير الخاصة بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني لتسهيل انخراطها في مسيرة التنمية
- التأكيد على أهمية التنسيق بين شركاء التنمية لتلافي الازدواجية ولضمان الكفاءة في تنفيذ الاهداف المرجوة من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والعمل بصورة تكاملية.
- العمل على إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والوعود وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص العربي ليحل محل التمويل الاجنبي، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الانسان.
- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلّل الكلفة ويزيد الفعاليّة.
- زيادة التعاون التجاري بين دول المنطقة العربية في سياق تنموي.

ثالثا: السياسات العامة للقضاء على الفقر بجميع اشكاله

تطرقت تلك الجلسة الى مناقشة حجم الفقر وانعدام المساواة والبطالة الفعلية وانتشار العمالة غير المنظمة التي أنتجتها نماذج التنمية المعتمدة في بعض الدول العربية، وهذا على الرغم من بعض المؤشرات ذاتها فيما يتعلّق

بمعدلات النمو الاقتصادي، في ضوء أن اقتصادات هذه الدول قد اعتمدت نماذج نمو مرتكز على الاستيراد وأهملت تنمية القدرات الإنتاجية في قطاعات ذات قيمة مضافة تولد فرص عمل من شأنها توسع الاقتصاد وترتكز الى الأهداف الإنمائية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعطت أولوية للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والخصخصة ورفع القيود الاقتصادية الشاملة. وقد اشارت التقارير بأنه وبنتيجة لهذه التدابير تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي في بعض الدول العربية، لكن ظاهرة الفقر والبطالة وعدم المساواة نمت بشكل كبير. أما الأسواق فلم تَعمل بالطريقة المرجوة.

وإن دلت هذا الاتجاهات على شيء، فتدل على ضرورة إعادة النظر في العوامل المحلية والدولية التي ساهمت في تعزيز هذه الاتجاهات. وياتي ذلك انطلاقا مما تنص عليه الأجندة 2030 للتنمية المستدامة في تحقيق فرص عملٍ كاملة وإنتاجية وتأمين عملٍ لائق لجميع النساء والرجال والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة وتحقيق أجرٍ متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية بحلول عام 2030. وهي تسعى في غضون السنوات الخمس المقبلة على وجه الخصوص إلى تحقيق انخفاضٍ ملموس في نسبة الشباب الذين هم خارج العمل أو التعليم أو التدريب وتشجيع اضفاء الطابع الرسمي على العمل. كما تدعو الأجندة إلى احترام حقوق العمال وتوفير بيئات عملٍ آمنة ومأمونة لجميع العمال، ومنهم المهاجرون، لاسيما المهاجرات والعاملين في وظائف محفوفةٍ بالمخاطر.

تمت الاشارة الى ان الاقتصادات العربية تشهد نموا، ولكنه لا يتوافق مع الطلب المتزايد على توفير فرص العمل اللائق، وقد اشار السادة المشاركون الى انه وفقا لتقرير التنمية الانسانية العربية 2016، فهناك حاجة الى استحداث 60 مليون فرصة عمل قبل 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل. هذا فضلا عن تحسين ظروف وشروط العمل، مما يطرح ايضا قضية العمالة غير المهيكلة. فالمنطقة العربية تشهد توسّع العمل غير المهيكل، ويرجع ذلك الى عدة أسباب، منها سياسات "الانفتاح" والعولمة النيولبراليّة، الطفرة الشبابية، هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة. بالإضافة الى طبيعة الاقتصادات الريعية في معظم البلدان العربية. علاوة على ذلك، فإن بنية النظام المالي الدولي الذي يحبذ التدفقات من البلدان النامية باتجاه الدول المتقدمة تُشكل عامل رئيسي لتراكم الدين العام وضعف الاستثمارات في المنطقة العربية، الأمر الذي يؤدي الى تزايد مواطن الضعف الاقتصادية والمالية لدى بعض الاقتصادات العربية، مما ينتج عنه إعادة تشكيل الأولويات الوطنية على حساب اهداف التنمية المستدامة.

اقترح المشاركون التوصيات التالية التي من شأنها العمل على المساهمة في القضاء على الفقر وتحسين السياسات وضمان وصول الجميع الى فرص متساوية لسوق العمل:

- ضرورة العمل على اصلاح المؤسسات العامة ومكافحة الفساد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.
- اهمية تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات المختلفة مثل الفقر واللامساواة وضعف الموارد الطبيعية لا سيما في ظل النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها بعض البلدان العربية،
- ضرورة وجود سياسات اقليمية تشجع السياسات الموجهة نحو التنمية بما يدعم الأنشطة الانتاجية وتتلاءم مع احتياجات كل دولة ومواردها وسوقها وتساهم في خلق فرص العمل اللائق والمستدام.

- دعوة كل من الامم المتحدة والجامعة العربية الى مواصلة جهود دعم معالجة موضوع النازحين واللاجئين من خلال مقاربة تؤمن حقوقهم وكرامتهم،نظراً لما له من اثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي تقوم بدورها باحداث تغييرات ديمغرافية وبشرية من شأنها التأثير على النسيج الاجتماعي والتنمية البشرية، ويجعلها تساهم في رفع حدة التوتر كما تؤثر على الجهود التنموية وتضاعف الهشاشة.
- تشجيع سياسات اعادة التوزيع التي تعمل على تجسير هوة اللامساواة من خلال توفير أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والسياسات الضريبية العادلة. وذلك انطلاقاً من أن تطوير نظم الحماية الاجتماعية الشاملة هو التزام عالمي. ، على ان تتجاوز هذه الأنظمة الأشكال التقليدية للحماية الاجتماعية والتي تنحصر فقط في (المرض، والبطالة، والشيخوخة، والإعاقة، وحوادث أمكنة العمل)، بحيث تشمل تخصيص الدول موازنة اجتماعية تتضمن أشكالاً مختلفة من التحولات الاجتماعية، وتربية وعناية صحية مجانيتين، مما يسمح للمجموعات الاجتماعية الهشة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الإجمالية.
- ضرورة الاستفادة من فرصة "الموجة الشبابيّة" اليوم قبل أن "يشيخ" المجتمع، كما هو الحال في بعض الدول المتقدّمة، فتصبح إمكانيّة تحقيق التوازن المالي لنظام حماية اجتماعية شاملة عملية أصعب.

رابعا: وسائل تنفيذ وتمويل الاجندة 2030 للتنمية المستدامة:

تطرق السادة المشاركون الى أن غالبية النظم الضريبية في بعض الدول العربية تتميز بمصادر مستقرة ومتنوعة من الإيرادات المالية، ولكن بمستويات أقل مما هي عليه في سائر بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. فالإيرادات الضريبية في دولنا العربية بلغت بالمتوسط حوالي 7 % من إجمالي الناتج المحلي في الاعوام 2013-2016 وهي بذلك تعد أقل من المتوسط البالغ 17% في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. وتعاني النظم الضريبية في إقليمنا العربي من هيمنة الضرائب غير المباشرة على الايرادات حيث تبلغ بالمتوسط حوالي 65%. وتعاني المنطقة من تدني الامتثال الضريبي، وهو ما يرجع جزئيا إلى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى ضعف القدرات الفنية والمؤسسية المهمة لتسجيل المكلفين ومتابعة الجباية. ونتيجة لهذا الواقع، تتشابه الدول العربية في نسبة مساهمة الايرادات الضريبية المحدودة في تمويل اجمالي النفقات العامة في الموازنة مما يزيد من الحاجة إلى المساعدات الخارجية ويرفع من حجم الدين العام المتراكم في المنطقة. بالإضافة الى تعاظم الديون وتراجع الاستثمارات، وقد شارف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي في سائر الدول العربية عتبة 52% في 2015. مع العلم أن ارتفاع حجم الدين العام وكلفة خدمته في معظم الدول العربية تمثلان أهم التحديات التي تقف عقبة في طريق تحقيق التنمية المستدامة ويُلقي بأعباءه على الأجيال المستقبلية.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المساعدات الإنمائية الرسمية أو "المعونة" (ODA) في البلدان العربية غير النفطية تقليدياً من أجل سد الثغرات في التمويل، بقِي الأثر الإنمائي لهذا النوع من التمويل واهن كون هذه المساعدات الإنمائية الرسمية هي مساعدات مشروطة وتخضع لاعتبارات سياسية، حيث باتت تتركز أكثر على المساعدات الإنسانية مع تركيز أقل على الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان العربية.

وقد اقترح المشاركون التوصيات التالية لتوفير الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة 2030:

- انشاء أو تعزيز الهيئات أو المنتديات الوطنية التي تعنى بشؤون التنمية المستدامة والتأكيد على ان تضم تمثيلا واسعا، وعلى مستوى عال لوضع الاستراتيجيات التنموية، بحيث يكون فيها المجتمع المدني شريكا كاملا وفاعلا في مراحل وضع الاولويات والتخطيط والتنفيذ ومتابعة التنفيذ.
- ضرورة وضع مؤشرات وطنية لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات التي تم اعتمادها وطنياً، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة؛
- تحقيق عدالة ضريبية تساهم في اعادة التوزيع من خلال تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات اللامساواة والتركيز على جمع الإيرادات الضريبية المباشرة على الدخل والثروة بدلاً من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستهلاك. كما انه من المهم زيادة عدد شرائح الضرائب لضمان عدالة اجتماعية أفضل مع ضرورة تخصيص الموارد المحرَّكة لمنفعة الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وتحقيق التوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

خامساً: تحقيق المساواة الجندرية وتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية:

ترتكز خطة التنمية العالمية للعام 2030 على تحقيق تنمية مستدامة تتناول الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهدف إلى تعزيز السلام كشرط أساسي لاستدامة التنمية. وتبرهن الخبرات المتراكمة في العمل التنموي أنه لا يمكن تحقيق التمكين الاقتصادي للكافة دون تمكين النساء، ولا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز. وذلك نظراً لان الاحصاءات تشير الى انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل بصفة عامة، وقد ورد فى العديد من دراسات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تعد من المناطق الاقل عالميا في المشاركة الاقتصادية للنساء.

تتداخل فجوة النوع الاجتماعي مع كافة الفجوات الأخرى، والتى تمثل جوانب أخرى من التمييز سواء على أساس الدين أو الطائفة أو الموقع الجغرافى أو الطبقة أو غيره. وكلما كانت المرأة منتمية لأكثر من فجوة من فجوات التمييز كان الوضع أكثر سوء. وهكذا تصبح المرأة الفقيرة والأمية والتى تسكن فى المناطق الأقل تنمية هي الأكثر هشاشة على الإطلاق فى سوق العمل غير المنظم.

وقد نتج عن تلك الجلسة التوصيات التالية:

- ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة تتناول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من منظور النوع الاجتماعي، في ظل أولويات المنطقة العربية.

- تعزيز جوانب استقلال المرأة بما فيها الاستقلال الاقتصادي والسياسي ووقف الانتهاكات والتمييز بمختلف أنواعه، من خلال تبني مقاربة منهجية لمبدأ الجندر الاجتماعي في مختلف جوانب الأجندة التنموية.
- ضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة Gender Responsive Budgeting من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تستجيب للاحتياجات المختلفة أو المتباينة لفئة الذكور والإناث باعتبارها أداة هامة للحد من عدم المساواة بين الجنسين.

وفي الختام، وجه المشاركون:

1. الشكر لجامعة الدول العربية وأمينها العام معالي السيد/ احمد أبو الغيط لاستضافة هذه الفعالية وعقدها بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وشكره على الدور الرائد وغير المسبوق الذي تقوم به الجامعة العربية في ادماج منظمات المجتمع المدني في الدول العربية مع شركاء التنمية، بغية احداث طفرة حقيقية في المسار التنموي في الدول العربية وتحقيق الرفاه للجميع. كما تم توجيه الشكر الى قطاع الشؤون الاجتماعية، وخصيصاً لإدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية على دورها في تقديم العون لمنظمات المجتمع المدني العربية وافساح المجال لمشاركتهم، وذلك لكونها منبراً تستطيع من خلاله منظمات المجتمع المدني العربية أن تعبر بشكل ديمقراطي وغير مقيد عن هواجسها وتطلعاتها لغد أفضل لمجتمعاتنا العربية.